

المحضر الجديد

ENNAHAR EL DJADID

يومية إخبارية وطنية

فيما حملت وزارة العدل القضاة مسؤولية "الوقاية" من المخدرات الهيكل الصحية تسجل أكثر من 12 ألف فحص لـ "الإدمان" سنة 2012

لمعالجة الإدمان على المخدرات سنة 2007، من طرف وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، ومن مجموع 53 مركزا، فإن 23 منها شرعت في العمل، فيما يجري إنجاز مركزين آخرين تدعيما للمراكز الموجودة. من جهته أكد الأمين العام بوزارة العدل، مسعود بوفرشة، أن المسؤولية الموضوعة تقع على عاتق القضاة في مجال الوقاية من مخاطر أفة المخدرات في ظل النظرة الجديدة التي أتت بها التشريع المتعلق بهذا المجال.

وأوضح الأمين العام للوزارة، أن هذه النظرة الجديدة التي أتت بها القانون، تزيد من أهمية الدور الذي يلعبه القاضي في مكافحة المخدرات والتقليص من أضرارها على الفرد والمجتمع على حد سواء، وأبرز أنه بالإضافة إلى دوره "الرذعي التقليدي" المتمثل في تطبيق القانون المتعلق بجرائم المخدرات، فقد أصبح للقاضي في ظل هذا القانون دور جديد لا يقل أهمية عن الدور القمعي، وهو الدور "الوقائي" المتعلق بتقليص الطلب على المخدرات، بما حوّل له من صلاحيات واسعة تتعلق بعلاج المدمنين على المخدرات وإخراجهم من دوامة التبعية لها. راضية شايت

بلغ عدد الفحوصات الطبية على مستوى الهياكل الصحية والمراكز الوسيطة لمعالجة المدمنين على المخدرات أكثر من 12 ألف فحص خلال سنة 2012، حيث أكد، أمس، المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، محمد زوغار، على هامش أشغال ملتقى حول الاستراتيجيات الجزائرية والصحية في معالجة الإدمان على المخدرات، أن ما مجموعه 12493 فحص سجل على مستوى الهياكل الصحية والمراكز الوسيطة لمعالجة المدمنين خلال سنة 2012، مقابل 12464 فحص سنة 2011.

من جهة أخرى، سجلت هذه الهياكل الصحية مجموع 65570 فحص خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و2012، كما أشار زوغار إلى تسجيل 1277 إقامة استشفائية في مراكز معالجة المدمنين خلال سنة 2012، مقابل 1279 سنة 2011. ويذكر أن عدد الإقامة الاستشفائية للمدمنين على المخدرات قد بلغ مجموع 10737 إقامة ما بين 2004 و2012، وفيما يتعلق بتعزيز طاقات الاستقبال، أوضح نفس المتحدث، أنه شرع في برنامج إنجاز 53 مركزا، وسيعطى لمعالجة المدمنين على المخدرات و15 مركزا